

استعراض حالة حقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ لعام 2019

رقم الوثيقة: ASA 01/1354/2020

30 يناير/كانون الثاني 2020

نظرة عامة على المنطقة

لقد كان عام 2019 عام قمع في آسيا، ولكن كان أيضًا عام نضال ومقاومة. اتخذت الحكومات الصينية إجراءات قمعية استهدفت بقوة متعددة الحريات التي وُعِدَ بها سكان هونغ كونغ بموجب شروط تسليم الإقليم في عام 1997. وقد حظيت تلك الحرريات بدفاع مستميت في الشوارع ضد أشد الاحتمالات مأساوية، وشَهْرًا تلو شَهْرًا، وفي مواجهة أسلوب الشرطة العنيفة- بما في ذلك استخدام وايل لا حَصْرَ له من الغازات المسيلة للدموع، والاعتقالات التعسفية، والاعتداءات البدنية، والمعاملة السيئة خلال مدة الاحتجاز- أظهر الملايين من الناس عزيمة فولاذية، إذ طالبوا بالمساءلة مُصرّين على حقوقهم الإنسانية المتعلقة بحرية التعبير والمجتمع السلمي.

شرارة الاحتجاجات السلمية اندلعت أيضًا في الهند حيث خرج ملايين الناس إلى الشوارع ضد قانون ضد قبور متحف ضد المسلمين عند تقرير من يمكنه أن يكون مواطننا هندياً أم لا. وتحاول دولتين في آسيا فرض رؤيتهم القاتمة والمتسلط على القارة، إذ تعتبران الأقليات بمثابة تهديد لـ "الأمن القومي". ورأينا هذا في الإقليم الصيني شينجيانغ الذي يحظى، اسمياً، بالحكم الذاتي حيث تكَثَّفَ قمع مسلمي تركستان الشرقية في أعقاب ظهور الأهوال الحقيقة لـ "معسكرات إعادة التأهيل". ورأينا أيضًا هذا الأمر في ولاية كشمير، التي تشكل حتى الآن الولاية الوحيدة في الهند التي يحظى فيها المسلمين بالأغلبية؛ إذ عمدت الحكومة الهندية إلى إلغاء الحكم الذاتي الخاص بها، وفرض حصار عليها لا يزال مستمراً حتى اليوم.

وطالت سياسة الشيطنة أيضًا دولة سري لانكا، حيث اندلع عنف ضد المسلمين في أعقاب تفجيرات الأحد بمناسبة عيد الفصح والتي أودت بحياة أكثر من 250 شخصاً، معظمهم من المسيحيين، في ثلاث كنائس وثلاثة فنادق. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، انتخب جوتابايا راجاباكسا رئيساً للبلاد؛ إذ تَبَوَّأَ مقعده في مسرح مُزْدَحِمًّا صلاً بقيادة متفذين، وبالتالي تضاءلت الآمال في التسامح الجراح الناشئة عن النزاع الداخلي الذي استمر لعقود. وفي الفلبين، استمرت "الحرب الدامية على المخدرات" التي شنتها رودريغو دوتيرتي، والتي لم تُثْرِ سوى موجات متواتعة من الاحتجاجات على المستوى الدولي.

وفي جنوب شرق آسيا، رسَّخت الحكومات القمعية نفسها أكثر فأكثر إذ لجأت إلى إسكات معارضيها، وتكميم أفواه الإعلام، وتقليل المساحة المدنية بحيث إن المشاركة، في بلدان كثيرة، في احتجاجات سلمية يمكن أن تقود أصحابها إلى الاعتقال. وفي جنوب آسيا، بدأَت الحكومات حريصة على مواصلة هذه السياسات؛ إذ ابتكرت طرقاً جديدة لإدامة الأنماط القديمة للقمع- وخاصة من خلال سن قوانين صارمة لمعاقبة المعارضين على شبكة الإنترنت.

وفي محاولة لتطبيق أساليب القمع وإضفاء الشرعية عليها، تُشَيَّطُ الحكومات في آسيا منتقديها بشكل منتظم و دائم و تُصَيِّفهم على أنهم يبادقون في أيادي "القوى الأجنبية"، والذين هم في أفضل الأحوال "سُدَّج" وفي أسوأها "حونة"- وتشويه سمعتهم إذ يتم تضخيم ذلك من خلال شن حملات متطورة على وسائل التواصل الاجتماعي. وهذه الحكومات تقاوم عملية مسألة الشركات الكبرى، إذ تدعى أن من شأن ذلك إعاقة معدلات النمو الاقتصادي السريع التي ترغب في تحقيقها. وفي الغالب، يظلون هادئين في وجه ويلات التغير المناخي.

ولكن في ظل الصعوبات التي تكتيف عمليات مقاومة هذه الأوضاع، يستمر الشيَّاطُ في مختلف القارة في المجازفة الكبيرة، وتحدى النظام القائم. وفي باكستان، لا تزال حركة تحفظ البيشتوية اللاعنفية تُنَظِّم تجمعات تضم عشرات الآلاف من الأشخاص ضد الاختفاء القسري والإعدامات خارج نطاق القضاء، حتى بعد أن تم توجيه تهم رسمية إلى مناصريها واحتجازهم، وحظروا احتجاجاتهم. وشهدت الإضرابات المتعلقة بالتغيير المناخي خروج آلاف الأشخاص إلى الشوارع في عدة بلدان، بما في ذلك أفغانستان، حيث واجه أيضاً المشاركون في المسيرات السلمية تهديدات جسيمة دعت إلى وضع حد لنزاع نشب قبل ولادتهم، ولا يزال مستمراً حتى الآن. وفي فيتنام، احتاج الناس على سياستِ الصين. وفي لوس، احتاج الناس على تشبييد سد بشكل سجيء.

وقد تَكَلَّلت الاحتجاجات وجهود أخرى للمجتمع المدني بالنجاح أيضًا. ففي سري لانكا، نجح المحامون ونشطاء المجتمع المدني في منع استئناف تطبيق أحكام الإعدام، وفي تايوان، كافح النشطاء من أجل تحقيق المساواة بالنسبة إلى مجتمع الميم، إذ أصبح الزواج المثلثي قانونيًا في شهر مارس/آذار، وأعلنت الحكومة الباكستانية عن إجراءات جديدة لمعالجة التغير المناخي وتلوث الهواء. وأرْغَمَ سكان هونغ كونغ السلطات على سحب مشروع قانون تسليم "المجرمين". وعيّنت المحكمة العليا في مولدوفا امرأتين لتكونا قاضيتين في هذه المحكمة وذلك لأول مرة، متحدية الضغوط التي مارسها المتشددون الدينيون.

وبدأت عجلة العدالة تدور ببطء لصالح الروهينغيا، بعد أن سمحَت المحكمة الجنائية الدولية بإجراء تحقيق في الجرائم التي ارتكبها جيش ميانمار في عام 2017. وجاء ذلك عقب قرار زامبيا القاضي بإحالته ميانمار إلى المحكمة الجنائية الدولية بسبب جريمة

الإبادة. وهناك آمال بأن هذه المحكمة ستعيد النظر في قرارها القاضي بعدم السماح بإجراء تحقيق في جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ارتكبها جميع الأطراف في أفغانستان، بعد الرضوخ لضغوط من قبل الإدارة الأمريكية.

ومن المحتمل أن تكون السنة المقبلة صعبة مثلما كانت السنة الماضية. لكن في ظل ما أظهره النشطاء الشباب في آسيا ماراً وتكراراً، حيث لاأمل، يجب إيجاد الأمل.

الصين

جمهورية الصين الشعبية

رئيس الدولة: شي جين بينغ

رئيس الحكومة: لي كه تشيانغ

ظل وضع حقوق الإنسان يتسم بقمع منظم للمعارضة. وظل نظام العدالة مشوباً بالمحاكمات العجائرية والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة أثناء الاحتجاز. واستمرت الصين في تصنيف المعلومات المتعلقة باستخدامها المكثف لعقوبة الإعدام باعتبارها من أسرار الدولة.

وظل القمع، الذي يُمارس تحت ذريعة "مكافحة الإرهاب" أو "مكافحة الانفصالية" شديداً على وجه الخصوص في منطقة شينجيانغ وأويغور ذات الحكم الذاتي ("منطقة شينجيانغ") والمناطق التي يسكنها أهالي التبت ("منطقة التبت")، وتعرض أفراد من جماعتي "الأويغور" و"الكاكاخيين" وغيرهما من الجماعات العرقية ذات الأغلبية المسلمة في منطقة شينجيانغ للمراقبة الحثيثة، والاحتجاز التعسفي، وإعادة التأهيل العقائدي القسري على أيدي السلطات.

وواجه أفراد مجتمع الميم التمييز ووصمة العار على نطاق واسع في المجتمع. ونظراً لعدم توفر خدمات صحية كافية، كان أفراد "مجتمع الميم" يواجهون مخاطر جمة بسببهم للحصول على علاجات غير منتظمة رسمياً وغير ملائمة لإعادة تحديد النوع الاجتماعي. كما كان أفراد "مجتمع الميم" يواجهون انتهاكات في صورة تلقي "العلاجات التحويلية" من مثليين إلى مغايرين جنسياً.

ووصلت الحكومة ترهيب ومضايقة ومحاكمة المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات المستقلة غير الحكومية، بما في ذلك من خلال مداهمة منازلهم ومقارهم. كما تعرض بعض أهالي المدافعين عن حقوق الإنسان لمراقبة الشرطة وللمضايقة والاحتجاز، بالإضافة إلى قيود على حرية التعبير في التنقل.

وبالرغم من الانتكاسات الهائلة في مجال حقوق الإنسان، فقد حققت الصين بعض التقدم في جهودها لحماية البيئة، وذلك بإغلاق أو تطوير بعض المصانع الملوثة للبيئة وفرض قيود جديدة لمعالجة الانبعاثات. وتنفيذ بيانات، أعدتها الفرع الإقليمي في جنوب شرق آسيا لمنظمة "غرينبيتس" (السلام الأخضر) ومؤسسة "أي كيو أير أير فيجوال" (وتعمل على تحديد مستوى نقأ الهواء)، بأن بكين لم تعد ضمن المدن المئة الأكثر تلوثاً في العالم.

نظام العدالة

شدد الرئيس شي جين بينغ، في فبراير/شباط، على ضرورة أن يخضع النظام القانوني لقيادة "الحزب الشيوعي الصيني" بشكل مطلق. وظل نظام العدالة وإنفاذ القانون في أغلبه تحت سيطرة الحزب. وأضفت السلطات الصينية الصفة القانونية على الاحتجاز التعسفي والسرى، من خلال إجراءات من قبيل "الإقامة تحت المراقبة في مكان محدد" ونظام الاحتجاز خارج نطاق القضاء. وتجيز هذه الإجراءات الاحتجاز لفترات طويلة بمعزل عن العالم الخارجي، كما تزيد من مخاطر تعرض المحتجزين للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة وانتزاع "اعترافات" بالإكراه. وقد طلب الفريق العامل المعنى بحالات الاختفاء القسري في الصين خلال الفترة من فبراير/شباط إلى مايو/أيار للأمم المتحدة معلومات عن 20 حالة جديدة من حالات الاختفاء القسري في الصين خلال الفترة من فبراير/شباط إلى مايو/أيار فقط. وأدى قانون جديد، بدأ تطبيقه منذ فبراير/شباط، إلى زيادة صلاحيات الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون وأفراد أجهزة الأمن، حيث ألغى أفراد الشرطة من المسؤلية القانونية عن أية أضرار قد يتسببون فيها لممتلكات أو مصالح الأفراد أو المنظمات أثناء أدائهم لواجباتهم.

حرية التعبير - الإنترنٌت

عزّزت الحكومة من القيود التي تفرضها على حرية التعبير والتجمّع السلمي وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها. وفرضت السلطات رقابة صارمة على جميع وسائل الإعلام، من الصحافة المطبوعة إلى الألعاب على الإنترنت. وبمساعدة شركات خاصة في مجال التقنيات والإنترنت، أصبح المسؤولون يتقدّمون باستخدام تقنيات التعرّف على الوجه، ونظم تسجيل الاسم الحقيقي، وجمع بيانات هائلة لإبقاء الأفراد تحت المراقبة والسيطرة بشكل جماعي دون تمييز. وفي يوليو/تموز، طُرحت مشروع قانون بشأن "نظام الرصد الاجتماعي" في الصين، اقترح معاقبة المواطنين على نشر معلومات "تنهنّك الأخلاقيات الاجتماعية" أو تسبّب "آثراً اجتماعية ضارة". وفي يناير/كانون الثاني، ذكر بعض الصينيين من مستخدمي الإنترنت أنّهم تعرضوا للتهديد أو الاحتياز أو التحذير لأنّهم نشطاء على موقع "تيوبٍر"، وهو موقع للتواصل الاجتماعي محظوظ رسمياً في الصين. كما وسّعت الصين سيطرتها على الإنترنت بما يتجاوز إجراءات تنظيم الاتصال بالإنترنت، المعروفة باسم "جدار الحماية العظيم"، وذلك بإطلاق برامج ضارة قوية وشنّ هجمات لتعطيل الخدمة على مزودات الخدمة في الخارج والمواقع وتطبيقات تبادل الرسائل التي ترى السلطات أنها تتطوّي على مشاكل.

حرية الدين والمعتقد

واصلت بكين تشديد قيودها على المسيحيين والمسلمين، مع مُضي الصين قُدماً في سياسة "إضفاء الطابع الثقافي الصيني على الدين"، والتي أعاد رئيس الوزراء لي كه تشييانغ التأكيد عليها أمام مجلس الشعب الصيني (البرلمان) في مارس/آذار. وقد دُمرَّ كثير من المعابد والتماثيل البوذية والتاؤبية، وكذلك المساجد والكنائس، أو ألحقت بها أضرار ببناء على تعليمات من الحكومة. وسجنت السلطات عدداً من الزعماء الدينيين الذين لا يعترف بهم الحزب الحاكم، وذلك بتهمة "تهديد أمن الدولة". وفي 30 ديسمبر/كانون الأول 2019، حُكم على القس وانغ لي، راعي "كنيسة عهد المطر المبكر" بالسجن لمدة تسع سنوات بتهمة ممارسة "عملية تجارية غير قانونية" و"التحريض على هدم سلطة الدولة".

منطقة شينجيانغ أويغور ذات الحكم الذاتي

استمر ورود أنباء عن احتجاز أفراد من "الأويغور" و"الكاكاخيين" وغيرهم من أبناء الجماعات العرقية ذات الأغلبية المسلمة في منطقة شينجيانغ، بالرغم من ادعاء الحكومة بأنّها قد توقف في نهاية المطاف عن استخدام "مراكز التدريب المهني"، التي تُعرف أيضاً باسم "مراكز التغيير من خلال إعادة التثقيف". فمنذ مطلع عام 2017، أرسل نحو مليون من "الأويغور" و"الكاكاخيين" ومن أقلّيات عرقية أخرى إلى مراكز الاحتجاز هذه، وذلك بعد أن صدرت إدارة منطقة شينجيانغ قانوناً بفرض ما يُسمى "نيد التطرف".¹ وقد احتجزَّ كثير من الرموز الدينية والمتّلقين والأكاديميين في منطقة شينجيانغ دونما سبب سوى ممارستهم لحقهم في حرية الدين وحرية التعبير. ومن بين هؤلاء إلهام توختي، وهو عالم اقتصاد وكاتب وأستاذ جامعي من "الأويغور"، وُحُكم عليه بالسجن مدى الحياة في عام 2014؛ وتأشيولات طيب، الرئيس السابق لجامعة شينجيانغ، والذي حُكم عليه بالإعدام في عام 2017 مع تأجيل تنفيذ الحكم لمدة سنتين. وقد أدين الاثنين بتهمة تبني "النزعية الانفصالية".²

وفي مارس/آذار، صرّحت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بأن المفوضية طلبت من الحكومة الصينية "السماح لها بدخول البلاد بدون أي عوائق من أجل إجراء تقييم مستقل للأنباء المستمرة التي تشير إلى أنماط واسعة من حالات الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي، وخاصة في منطقة شينجيانغ".³

وفي يوليو/تموز، أصدرت 25 دولة بياناً مشتركاً بشأن منطقة شينجيانغ في مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة.⁴ وفي سبتمبر/أيلول، وجّهت منظمة العفو الدولية، بالاشتراك مع أربع منظمات أخرى لحقوق الإنسان، رسالةً مفتوحة إلى الأمين العام للأمم المتحدة حتّى فيها الأمم المتحدة على ممارسة ضغوط على الصين من أجل إنهاء الاعتقالات الجماعية في منطقة شينجيانغ.⁵

1 منظمة العفو الدولية، "الأمم المتحدة: فلتتحرّكوا من أجل وضع حد لعمليات الاحتجاز الجماعي التي تقوم بها الصين في إقليم شينجيانغ" (بيان صحفي، 4 فبراير/شباط 2019).

2 منظمة العفو الدولية، "الصين: أكاديمي من "الأويغور" يواجه خطر الإعدام في الصين: تأشيولات طيب" (رقم الوثيقة: ASA 17/1006/2019). [بالإنجليزية]

3 منظمة العفو الدولية، "الصين: بيان مشترك يدعو إلى إصدار قرار بشأن منطقة شينجيانغ من مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة" (بيان مشترك، 4 فبراير/شباط 2019). [بالإنجليزية]

4 منظمة العفو الدولية، "منظمة العفو الدولية ترحب بالبيان الصادر في مجلس حقوق الإنسان للتصدي للانتهاكات المرّعة التي ترتكبها الصين في منطقة شينجيانغ" (رقم الوثيقة: IOR 40/0711/2019). [بالإنجليزية]

5 منظمة العفو الدولية، "رسالة مفتوحة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الصين في منطقة شينجيانغ" (بيان مشترك، 17 سبتمبر/أيلول 2019). [بالإنجليزية]

وفي نوفمبر/تشرين الثاني، كشفت صحيفة "نيويورك تايمز" و"الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين" عن مجموعتين من الوثائق المنسوبة من مسؤولين صينيين لم يُكشف عنهم، وردت فيها تفاصيل عن حملة القمع في منطقة شينجيانغ وإطار المنشآت التي يتعرض فيها مئات الآلاف من أبناء الأقليات العرقية ذات الأغلبية المسلمة لعمليات غسيل الدماغ وغير ذلك من ضروب المعاملة السيئة. وتنطبق الأوصاف الواردة في هذه الوثائق مع شهادات تلقتها منظمة العفو الدولية من معتقلين سابقين وأشخاص يقيمون في الخارج ولهم أقارب أرسلوا إلى مراكز الاحتجاز أو فقدوا في منطقة شينجيانغ. كما تفَيد هذه الوثائق ادعاءات الحكومة الصينية بأن تلك المنشآت هي مجرد "مراكز للتدريب المهني".

حقوق أفراد مجتمع الميم

ظل أفراد "مجتمع الميم" يواجهون التمييز في محظوظ الأسرة وفي أماكن العمل والمدارس والأماكن العامة. وقد قبلت السلطات جميع التوصيات المتعلقة بالميول الجنسية والهوية القائمة على النوع الاجتماعي والتعبير عن النوع الاجتماعي، والتي قدمت في ختام فحص سجل الصين في الدورة الثالثة من "الاستعراض الدوري الشامل" بالأمم المتحدة في عام 2018، كما ادعت أنها نفذت هذه التوصيات. وبالرغم من وجود توصيتين تتطلبان حظر التمييز في القانون، فلا يوجد في الصين قانونٌ ينص صراحةً على حماية أفراد "مجتمع الميم" من التمييز.

وفي إبريل/نيسان، أزال موقع "ويبيو"، وهو من أكبر مواقع التواصل الاجتماعي، الموضوعات المتعلقة بالمثليات، وذلك بعد محاولة في العام الماضي زعم أنها كانت تهدف إلى حذف الموضوعات المتعلقة بالمثليين. وأعرب نشطاء عن تخوفهم من أن الرقابة على الموضوعات المتعلقة بقضايا مجتمع الميم على الإنترنت قد تشتت.

وفي أعقاب حملة على الإنترنت من أجل الإقرار القانوني بزواج المثليين، أقرَّ يو تشونغ مينغ، المتحدث باسم "لجنة الشؤون التشريعية" في "مجلس الشعب الصيني" في تصريحات علنية بأن الرأي العام يؤيد الإقرار في القانون المدني بزواج المثليين. وكان الشركاء المثليون في الصين يُحرمون من المساواة في حقوق الشراكة بسبب ميولهم الجنسية.

وكان العابرون جنسياً يصنفون بأنهم يعانون من "مرض عقلي"، وكان إجراء جراحة إعادة تحديد النوع الاجتماعي يتطلب موافقة أهل الشخص المعنى. وكان من شأن المعايير الأخرى الازمة لتحديد من يحق له إجراء هذه الجراحة، من قبيل ألا يكون متزوجاً وأن يكون سجله الجنائي خالياً من السوابق، أن تؤدي إلى مزيد من العوائق أمام الحصول على مثل هذا العلاج. ونتيجةً لانتشار التمييز ووصمة العار الاجتماعية، والشروط المقيدة لتحديد صلاحية إجراء الجراحة، بالإضافة إلى نقص المعلومات، كان العابرون جنسياً يسعون إلى الحصول على علاجات غير مُنظمة رسمياً وغير آمنة لإعادة تحديد النوع الاجتماعي.⁶

وقال بعض العابرون جنسياً لمنظمة العفو الدولية إنهم لم يحصلوا على أية مشورة أو إرشاد من أطبائهم بشأن علاجات إعادة تحديد النوع الاجتماعي عندما بدأوا في تلقي علاج بالهرمونات، ولكنهم علموا بخيارات العلاج من أصدقائهم ومن البحث عن معلومات على الإنترنت.

وفي مقابلات مع منظمة العفو الدولية، ذكر أشخاص عابرون جنسياً، كانوا في حاجة ماسة لتغيير الملائم الجنسي بما يتلاءم مع هويتهم الفائمة على النوع الاجتماعي، إنهم لم يجدوا أمامهم خيارات تُذكر، مع غياب معلومات صحية موثوقة وسهلة المنال، سوى اللجوء إلى السوق السوداء الخطيرة وغير الآمنة للحصول على أدوية الهرمونات، بل وحاول بعضهم إجراء جراحات لأنفسهم لاعتقادهم بأنه من غير الممكن الحصول على علاجات إعادة تحديد النوع الاجتماعي في المستشفيات.

كما تلقت منظمة العفو الدولية أباء من بعض أفراد "مجتمع الميم" تفَيد بأن عائلاتهم أجبرتهن على تلقي "علاجات التحويل" من مثليين إلى مغايرين جنسياً، والتي يُزعم أنها تؤدي إلى تغيير ميولهم الجنسية وهوينهم القائمة على النوع الاجتماعي والملائم المعايرة عن النوع الاجتماعي، من منطلق الاعتقاد بأن أفراد مجتمع الميم يعانون من خلل عقلي يتطلب العلاج. وبالرغم من صدور حكم تاريخي في عام 2014 بأن المثلية الجنسية ليست مرضًا ولا تتطلب علاجاً، فلم تتخذ الحكومة أي إجراء لحظر "علاج التحويل" من مثلي إلى مغاير جنسياً.

⁶ منظمة العفو الدولية، "الصين: "احتاج موافقة والدي لكي أحقق هويتي"- العوائق أمام حصول العابرين جنسياً في الصين على علاجات إعادة تحديد النوع الاجتماعي" (رقم الوثيقة: 17/0269/2019). [بالإنجليزية]

المدافعون عن حقوق الإنسان

استمر انحسار المجال المتاح أمام المدافعين عن حقوق الإنسان للممارسة أنشطتهم بحرية. وأدانت السلطات بشكل منظم على مرأة المدافعين عن حقوق الإنسان ومضايقتهم وترهيبهم واحتجازهم والزج بهم في السجون. واستمرت محاكمة كثير من النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان بتهم مبهمة وفضفاضة من قبيل "هدم سلطة الدولة" و"التحريض على هدم سلطة الدولة" و"افتعال مشاجرات وإثارة مشاكل". واحتجز كثيرون منهم رهن "الإقامة تحت المراقبة في مكان محدد"، للاشتباه في ضلوعهم في جرائم تمس أمن الدولة. ويجيز هذا الشكل من أشكال الاحتجاز للشرطة أن تاحتجز الأفراد المشتبه في ارتكابهم مثل تلك الجرائم لمدد تصل إلى ستة أشهر في مكان غير معلوم خارج نطاق نظام الاحتجاز الرسمي، مع حرمان المشتبه فيهم من الاستعانة بمحامين ومن الاتصال بأهاليهم.

وواصلت السلطات حملتها لقمع الأصوات المعارضة والمستقلة. ففي أغسطس/آب 2017، اختفى قسراً من جديد محامي حقوق الإنسان البارز غاو تشىي شينغ، والذي نشر مذكراتٍ سرد فيها تفصيلاً ما تعرض له من الاختفاء القسري، والتتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والإقامة الجبرية في منزله بشكل غير قانوني. ولا يزال مكانه في طي المجهول. وفي فبراير/شباط 2019، وجهت لهم "التحريض على هدم سلطة الدولة" و"إعاقة موظفين عوميين عن تأدية وظائفهم" إلى محامي حقوق الإنسان في بكين يو وين شينغ، وذلك بعد أن وزع رسالةً مفتوحة تدعو إلى إدخال خمسة تعديلات على الدستور الصيني. وفي يونيو/حزيران 2019، قبض رسميًّا على تشين يان فانغ، وهي داعية للحقوق المدنية والسياسية، وذلك بتهمة "التحريض على هدم سلطة الدولة".⁷ وفي 4 إبريل/نيسان، حُكم على الناشط تشين بينغ بالسجن ثلاث سنوات ونصف السنة، بعد أن أدین مع ثلاثة آخرين بتهمة "افتعال مشاجرات وإثارة مشاكل"؛ وذلك لقيامهم في عام 2016 بإحياء ذكرى مرور 27 عاماً على قمع الاحتجاجات في ميدان "تيانانمن" (الميدان السماوي).

ولجأت السلطات إلى الانتقام من الصحفيين في صناعة المواطن والعاملين في منظمات غير حكومية، ممن يغطون انتهاكات حقوق الإنسان. ففي مطلع العام، قبضت السلطات على وي تشيلي، وكى تشانغ بينغ، ويانغ تشينغ يونغ، الذين يتولون تحرير موقع صيني على الإنترنٌت معنيٌّ بحقوق العمال في مدينة غوانزو.⁸ وحُكم على هوانغ كي، وهو من مؤسسي موقع "64tianwang.com" الذي ينشر ويفوّض أبناء الاحتجاجات في الصين، بالسجن 12 سنة بتهمة "تسريب أسرار الدولة" و"إمداد جهات أجنبية بأسرار الدولة". وفي 29 يناير/كانون الثاني، صدر حكم بالسجن لمدة خمس سنوات على ليو في يو، وهو مؤسس موقع لحقوق الإنسان يُدعى "مراقبة الحقوق المدنية وسبيل العيش" وقبض عليه في أواخر عام 2016، وذلك لإدانته بتهمة "التحريض على هدم سلطة الدولة". ومنذ 22 يوليو/تموز، احتجز بمعدل عن العالم الخارجي كل من تشينغ يوان، وليو يونغتشي، وغيان تشينغ، وهم أعضاء في منظمة غير حكومية مناهضة للتمييز، وذلك للشك بأنهم يسعون إلى "هدم سلطة الدولة".⁹ وللمرة الأولى، انتقدت السلطات عليناً منظمة أجنبية غير حكومية، وهي منظمة "محفز آسيا"، واتهمتها بمخالفة "قانون عمل المنظمات الأجنبية غير الحكومية".

كما تعرّض بعض أهالي المدافعين عن حقوق الإنسان لمراقبة الشرطة ولمضايقات وقيود على حريتهم في التنقل. فقد قالت لي وين تشى، زوجة محامي حقوق الإنسان المسجون وانغ كوان تشانغ، بأنها ظلت لفترة طويلة تواجه صعوبات في العثور على مكان تعيش فيه، لأن الشرطة كان تهدد أصحاب العقارات لكيلا يرموا عقود إيجار معها. ولم يتمكن ابنها كوان كوان، البالغ من العمر ست سنوات، من الالتحاق بالمدرسة، لأن الشرطة هددت إدارات المدارس.¹⁰

7 منظمة العفو الدولية، "الصين: احتجاز ناشطة شعبية بمعدل عن العالم الخارجي؛ تشين يان فانغ" (رقم الوثيقة: 2019/0778) (ASA 17/0778/2019). [بالإنجليزية]
8 منظمة العفو الدولية، "الصين: معلومات إضافية: احتجاز ناشطين عماليين في مكان سرى: وي تشيلي، وكى تشانغ بينغ" (رقم الوثيقة: 2019/0790) (ASA 17/0790/2019). [بالإنجليزية]

9 منظمة العفو الدولية، "الصين: احتجاز أعضاء منظمة غير حكومية بتهمة "هدم سلطة الدولة" (رقم الوثيقة: 2019/0927) (ASA 17/0927/2019). [بالإنجليزية]
10 منظمة العفو الدولية، "الصين: يوماً وما زال العُدّ مستمراً: نصال لي وين تشى من أجل الحرية لزوجها" (مدونة، 12 يوليو/تموز 2019). [بالإنجليزية]

ارتكب الجيش انتهاكات جسمية لحقوق الإنسان، بما في ذلك جرائم حرب، في ولايات كاشين، وأراكان وشين. ولم تتحقق الحكومة أي تقدم في تهيئة أوضاع تؤدي إلى عودة آمنة وكريمة وطوعية لحوالي 740 ألف من النساء والرجال والأطفال من "الروهينغيا"، الذين فروا إلى بنغلاديش بدءاً من أغسطس/آب 2017. وكان أبناء "الروهينغيا" الذين ظلوا في أراكان يعيشون تحت ظلة نظام يُعد بمنابة نوع من الفصل العنصري. واستمرت القيود على الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكون الجمعيات أو الانضمام إليها. وواصلت السلطات القبض تعسفياً على مدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من النشطاء المسلمين واحتجازهم. واستمر الإفلات من العقاب لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم المجرمة بموجب القانون الدولي.

خلفية

ظل الجيش يحتفظ بسلطات اقتصادية وسياسية كبيرة. وفي فبراير/شباط، أعلنت الحكومة، التي تتزعمها "الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية"، عن تشكيل لجنة جديدة كُلّفت بصياغة تعديلات على دستور عام 2008، ولكن لم يتحقق تقدم بهذا الصدد بحلول نهاية العام. واستمر توقف عملية السلام المتعثرة لإحلال السلام في جميع أنحاء البلاد. وفي 27 سبتمبر/أيلول، صُدّقت ميانمار على "البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل"، والخاص بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة.

النزاع الداخلي المسلح

اعتباراً من يناير/كانون الثاني، تصاعد القتال بشكل كبير في ولاية أراكان بين جيش ميانمار و"جيش أراكان"، وهو جماعة مسلحة تمثل جماعة "أراكان" العرقية. وارتكب جيش ميانمار انتهاكات جسمية ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال قتل غير مشروع، وحملات اعتقال تعسفي، وأعمال تعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وعمليات اختفاء قسري، وإعدام خارج نطاق القضاء، وعمل قسري. وتشكل كثير من هذه الأعمال جرائم حرب.¹¹ كما كان "جيش أراكان" مسؤولاً عن انتهاكات، من بينها حرمان تعسفي من الحرية، وتهديدات وأعمال ترهيب للمدنيين. وفي يونيو/حزيران، أغلقت السلطات الاتصال بالإنترنت في تسع من المناطق المتأثرة بالنزاع في ولاية أراكان وشان، مما أثار مخاوف شديدة على سلامة المدنيين.¹² وبالرغم من رفع الإغلاق جزئياً في بعض المناطق في أواخر أغسطس/آب، فقد ظلت مناطق أخرى بدون خدمة الإنترنت بحلول نهاية العام.

كما عانى المدنيون من تبعات النزاع الدائر في ولاية شان شمالي البلاد.¹³ فقد كان الجيش مسؤولاً عن جرائم حرب وغيرها من الانتهاكات الجسمية، بما في ذلك حملات اعتقال تعسفي، واحتجاز بمعدل عن العالم الخارجي في قواعد عسكرية، وأعمال تعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وهجمات غير قانونية. وارتكبت الجماعات المسلحة العرقية انتهاكات جسمية ضد المدنيين، بما في ذلك عمليات احتطاف، وأعمال تعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وعمل قسري، وابتزاز. وفي أغسطس/آب، تصاعد القتال بشكل حاد، بعدما شنت ثلاث جماعات مسلحة هجمات على منشآت عسكرية ومواقع أخرى. وأدى تصاعد القتال إلى تشييد أعداد جديدة من المدن، وإلى انتهاكات جسمية على أيدي جميع الأطراف.¹⁴ وبالرغم من عدم وجود أعمال قتالية كبيرة في ولاية كاشين، فقد تعرض بعض المدنيين هناك للاعتقال التعسفي والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة على أيدي الجيش.

وضع "الروهينغيا"

استمرت الجرائم ضد الإنسانية بحق حوالي 600 ألف من "الروهينغيا" ما زالوا يعيشون في ولاية أراكان. فقد انتهكت بشكل مستمر حقوقهم في المساواة، وفي الحصول على الجنسية، وفي حرية التنقل، وفي الحصول على الرعاية الصحية الملائمة وفي التعليم، وفي فرص العمل. وظل حوالي 128 ألف شخص، معظمهم من "الروهينغيا"، مجبرين على الإقامة في مخيمات

11 منظمة العفو الدولية، "لا أحد يستطيع أن يحمينا": جرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات في ولاية أراكان في ميانمار" (رقم الوثيقة: ASA 16/0417/2019، 29 مايو/أيار 2019). [بالإنجليزية]

12 منظمة العفو الدولية، "ينبغى إنهاء إغلاق الإنترنت في ولاية أراكان وتشين" (رقم الوثيقة: ASA 16/0604/2019، 25 يونيو/حزيران 2019). [بالإنجليزية]

13 منظمة العفو الدولية، "محاصرون في مرمى النار": الانتهاكات ضد المدنيين خلال النزاع في ولاية شان شمالي ميانمار" (رقم الوثيقة: ASA 16/1142/2019، 24 أكتوبر/تشرين الأول 2019). [بالإنجليزية]

14 منظمة العفو الدولية، "ميانمار: المدنيون في خط وسط القتال في ولاية شان شمالي البلاد" (رقم الوثيقة: ASA 16/0975/2019، 3 سبتمبر/أيلول 2019). [بالإنجليزية]

اعتقال مزريّة داخل ولاية أراكان، ويعتمدون على المساعدات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة، وذلك بعد مرور سبع سنوات على طردهم قسراً من ديارهم.

وتقاعست الحكومة عن اتخاذ إجراءات جديّة لتهيئة أوضاع تؤدي إلى عودة مئات الآلاف من "الروهينجيا"، الذين فروا من ميانمار منذ عام 2017 وخلال موجات العنف السابقة. وبالرغم من ادعاءات الحكومة، لم يتحقق أي تقدم في تنفيذ توصيات "اللجنة الاستشارية بشأن ولاية أراكان". وفرضت السلطات قيوداً شديدة دخول موظفي الإغاثة والصحفيين المستقلين.

النزوح والحصول على المساعدات الإنسانية

شُرد عشرات الآلاف من المدنيين من جراء النزاع. ففي ولاية أراكان، اضطُرَ ما يزيد عن 30 ألف شخص إلى الفرار من ديارهم بسبب القتال بين حيش ميانمار وجيشه أراكان". وفي ولاية شان شمالي البلاد، أدى القتال إلى تشريد عدة آلاف. واضطر كثيرون إلى النزوح مرات متعددة، ولفترات قصيرة في كثير من الأحيان، مما أثر على فرص حصولهم على سُبل العيش، وعلى أنمنهم الغذائي على المدى القصير والمدى الطويل. وقد تضرر المستنون على وجه الخصوص من النزاع والنزوх، وخاصة فيما يتعلق بحقهم في الرعاية الصحية، وفي سُبل العيش.¹⁵ وواصلت السلطات، المدنية والعسكرية، فرض قيود على وصول المساعدات الإنسانية في شتى أنحاء البلاد.

حرية التعبير وتكون الجمعيات أو الانضمام إليها والتجمع السلمي

استمرت السلطات في القبض على أشخاص وسجينهم بسبب ممارساتهم السلمية لحقوقهم الإنسانية، ومن بينهم نشطاء سياسيون وأعلاميون ومدافعون عن حقوق الإنسان. واستهدف الجيش بعض النشطاء السياسيين والمتقددين بقضايا جنائية، ففي أغسطس/آب، حُكم على المخرج السينمائي مين هتين كوه غاي بالسجن لمدة سنة. وكان قد قُبض عليه في أبريل/نيسان، وأثنهم بانتقاد دور الجيش في السياسة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي.¹⁶ وفي أبريل/نيسان ومايو/أيار، قُبض على سبعة شبان واثئموها بتقديم عروض مسرحية ساخرة تتقدّم الجيش. وفيما بعد، حُكم على ستة منهم بالسجن لمدد تتراوح بين سنة ونصف السنة وستين ونصف السنة. وبحلول نهاية العام، كان السبعة ينتظرون توجيه تهم جديدة لهم.¹⁷

واستخدمت السلطات قوانين فضفاضة ذات صياغات مبهمة لقمع المعارضة، وتقيد الحق في حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، وحرية التجمع السلمي. ومن بين هذه القوانين الفصل (66) من "قانون الاتصالات" و"قانون الخصوصية"، و"قانون التجمع السلمي والمسيرات السلمية"، بالإضافة إلى أحكام قانون العقوبات. وبالرغم من أن الحكومة التي تترعّم بها "الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية" تتمتع بأغلبية ساحقة في البرلمان، فقد تقاعست عن مراجعة أو تعديل القوانين التي تقيد تلك الحقوق.

وفي مايو/أيار، أُفرج عن والون وكياو سو أو، وهما صحفيان في وكالة "رويترز"، وذلك ضمن عفو عام عن عدد من السجناء.¹⁸ وكان الاثنان قد حُكم عليهما بالسجن سبع سنوات بسبب تغطيتهم للفظائع ضد طائفة "الروهينجيا" في ولاية أراكان. وبالرغم من الإفراج عن الصحفيين، فقد ظل هناك صحفيون يواجهون القبض التعسفي والمحاكمة والمضايقة بسبب عملهم.

الإفلات من العقاب

استمر الإفلات من العقاب عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الجرائم المحرّمة بموجب القانون الدولي. فقد رفضت الحكومة التعاون مع آليات التحقيق الدولية. وكانت "لجنة التحقيق المستقلة"، التي شكلتها الحكومة لنقصي الانتهاكات في ولاية أراكان اعتباراً من أغسطس/آب 2017، تفتقر إلى الكفاءة والاستقلالية والحياد. وقد تأجل إلى يناير/كانون الثاني 2020 صدور التقرير النهائي للجنة، والذي كان مقرراً صدوره في أغسطس/آب. وأعلن الجيش، في فبراير/شباط، عن تشكيل "محكمة تحقيق" لفحص الادعاءات عن الانتهاكات في ولاية أراكان. والواضح أن هذه المحكمة، التي ستضم في هيئتها أفراداً من الجيش للتحقيق في انتهاكات الجيش، تفتقر إلى الاستقلالية والحياد. وكانت التحقيقات نادرة في الانتهاكات الجارية في مناطق أخرى من البلاد، ونادرًا ما حُوسِب المشتبه في ارتكابهم الانتهاكات.

وبالرغم من غياب العدالة في ميانمار، فقد تقاعس مجلس الأمن الدولي عن إحالة الوضع هناك إلى "المحكمة الجنائية الدولية".

15 منظمة العفو الدولية، "الفرار طوال حياتي": محنّة المستّين وسط النزاع والنزوخ في ميانمار" (رقم الوثيقة: ASA 16/0446/2019)، 18 يونيو/حزيران 2019 [بالإنجليزية].

16 منظمة العفو الدولية، "الحكم على مخرج سينمائي بالسجن لمدة سنة بسبب تعليقات على "فسيبوك"" (تحقيق إخباري، 29 أغسطس/آب). [بالإنجليزية].

17 منظمة العفو الدولية، "ممثلون ساربون أحکاماً بالسجن في إدانة "مرؤومة" لأنهم تهموا على الجيش" (تحقيق إخباري، 30 أكتوبر/تشرين الأول). [بالإنجليزية].

18 منظمة العفو الدولية، "الإفراج عن الصحفيين العاملين في وكالة "رويترز" يجب أن تتبعه حرية حقيقة للصحافة" (تحقيق إخباري، 7 مايو/أيار). [بالإنجليزية].

الفحص الدولي

للعام الثاني، رفضت السلطات السماح بزيارة "مقرر الأمم المتحدة الخاص المعنى بوضع حقوق الإنسان في ميانمار". وفي سبتمبر/أيلول، قدمت "بعثة الأمم المتحدة لتقسيي الحقائق بشأن ميانمار" تقريرها النهائي عن الانتهاكات الجسيمة السابقة والجارية. ورفضت الحكومة تقرير البعثة، والتقارير الأخرى التي أصدرتها البعثة على مدار العام، وأكدت أنها بلا أساس، وتغافل إلى أدلة.

وفي مايو/أيار، نشرت الأمم المتحدة نتائج مراجعة داخلية لعملياتها في ميانمار منذ عام 2011، وخلصت فيها إلى وجود "أوجه قصور منهجية" في نظام عمل الأمم المتحدة.19 وقدم تقرير المراجعة عدة توصيات لتحسين التواصل والتعاون، ولكن لم تنشر علىًّا أبناء عن تنفيذها.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني، فتحت "المحكمة الجنائية الدولية" رسميًّا تحقيقاً عن الترحيل القسري لأبناء طائفة "الروهينجيا" من ميانمار، وما يتصل بذلك من جرائم، استناداً إلى أن عنصراً أو أكثر من هذه الجرائم وقع في أراضي بنغلاديش. وفي يوليو/تموز ديسمبر/كانون الأول، فرضت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات على الجنرال مين أونغ هلاينغ، القائد العام لجيش ميانمار، وتلاته آخرين من المسؤولين العسكريين في ميانمار، وذلك لدورهم في الفطائع ضد طائفة "الروهينجيا".

وبدأ في سبتمبر/أيلول عمل "آلية التحقيق المستقلة بخصوص ميانمار"، والمكلفة بجمع وحفظ أدلة على الجرائم الجسيمة وإعداد ملفات للمحاكمات الجنائية. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، قدمت حكومة غامبيا دعوى ضد ميانمار بسبب جرائم الإبادة الجماعية أمام "محكمة العدل الدولية". وفي إحدى جلسات الإجراءات التمهيدية في المحكمة، في ديسمبر/كانون الأول، رفض وفد ميانمار، بزعامة أونغ سان سو كي، الاتهامات القائلة بأن ميانمار قد انتهكت التزاماتها بموجب "اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية".

19 منظمة العفو الدولية، "رسالة مشتركة مفتوحة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بشأن التحقيق في عمليات الأمم المتحدة في ميانمار" (رقم الوثيقة: ASA16/1003/2019)، 5 سبتمبر/أيلول 2019. [بالإنجليزية]